

جواب السيد محمد بنشعبون وزير الاقتصاد
والمالية وإصلاح الإدارة على تدخلات الفرق
والمجموعة خلال المناقشة العامة

لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2021
بمجلس المستشارين

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس؛

السيد وزير الدولة ؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يسعدني أن أقف مجددا أمام مجلسكم الموقر جوابا على تدخلات السيدات والسادة رؤساء وممثلي الفرق والمجموعة بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2021.

يتزامن هذا النقاش مع التطورات الهامة التي تعرفها قضيتنا الوطنية، وما تتطلبه من يقظة وتعبئة جماعية من أجل تثمين المكاسب الكبيرة التي حققتها بلادنا ميدانيا وديبلوماسية. ولا يمكننا إلا أن نعبر عن اعتزازنا من جديد بالقرار الملكي السامي بتطهير منطقة الكركرات من مرتزقة البوليساريو الذين ما فتئوا يُثَمِّنون في افتعال الأعمال الاستفزازية والمناورات اليائسة وعرقلة حركة السير على حدود بلادنا مع الجارة موريتانيا. كما نُحِي الاحترافية العالية التي أبانت عنها قواتنا المسلحة الملكية الباسلة خلال هذه العملية من خلال إعادة الوضع بالمعبر إلى

طبيعته، وتطهيره بصفة تامة وبطريقة احترافية وسلمية من ميليشيات الانفصاليين، وضمان انسيابية الحركة الإنسانية والتجارية.

وهنا أود أن أتوجه بتحيةة إجلال وإكبار للقوات المسلحة الملكية، ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، على الروح الوطنية العالية التي ما فتئوا يبرهنون عليها من خلال التفاني في الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، والحفاظ على الأمن والاستقرار وسلامة المواطنين.

كما أود أن أعبر عن اعتزازنا بالروح الوطنية العالية، والتعبئة والإجماع الوطني الكبير تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله، في موقف أبان فيه كل المغاربة قيادة وشعبا على أن المسيرة الخضراء هي مسيرة متجددة ومتواصلة. وما من شك بأن المسيرة التنموية الشاملة التي دشنتها أقاليمنا الجنوبية منذ استرجاعها إلى حضن الوطن، خير رد على الأطروحات الواهية والمتآكلة لأعداء وحدتنا الترابية، ويأتي على رأسها البرنامج التنموي الخاص بهذه الأقاليم، الذي سنحرص على مواصلة تنزيله بما ينبغي من الفاعلية والسرعة وتوفير الإمكانيات المالية الضرورية، بهدف توطيد المسار التنموي للصحراء المغربية وتعزيز اندماجها، وجعلها قاطرة للتنمية على المستوى الإقليمي والقاري.

السيدات والسادة،

في إطار استحضار مستجدات قضيتنا الوطنية، لا يفوتني واجب الشناء والشكر للسيدات والسادة المستشارين المحترمين على انخراطهم القوي في التعبئة المجتمعية الشاملة بخصوص هذه القضية، وعلى تجنّبهم المتواصل في ظل هذه الفترة الاستثنائية التي تعيشها بلادنا جراء جائحة كوفيد-19.

كما أود أن أتوه بتعاونكم وتفاعلكم الإيجابي والبناء مع مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2021، والذي عبرتم عنه من خلال ملاحظاتكم وتساؤلاتكم وانتقاداتكم وتعديلاتكم القيمة والتي من شأنها تحسين مضامين هذا المشروع وتجويده بما ينسجم والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، ويستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات وتطلعاتهم في ظل هذه الظرفية الاستثنائية.

كما لا يفوتني أن أؤكد لكم حرص الحكومة على الاستمرار في بناء علاقة قوامها الحوار والتواصل المستمر مع المؤسسة التشريعية؛ وهو ما تم تكريسه منذ بداية هذه الجائحة، تعزيزا للديموقراطية المالية ببلادنا وتفعيلا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية ودستور 2011، خصوصا الفصل 77

منه، الذي ينص على دور البرلمان والحكومة في الحفاظ على توازن مالية الدولة.

وفي هذا الإطار، فقد حرصت الحكومة على التعامل بشكل إيجابي وواقعي مع التعديلات المقدمة من طرف مختلف الفرق والمجموعات المشكلة لمجلسكم الموقر، أغلبية ومعارضة، حيث أنه من بين 201 تعديل تم التقدم بها، تم سحب 129 تعديلا، وتم قبول 25 تعديلا، 76% منها لفرق المعارضة.

ومن أهم التعديلات التي تم قبولها:

1.التنصيب على إحداث واجب تكميلي بالنسبة للمقاولين الذاتيين لتمكينهم من الاستفادة من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، على غرار ما هو منصوص عليه بالنسبة للخاضعين لنظام المساهمة المهنية الموحدة.

2.إعفاء الأجر الإجمالي الذي لا يتجاوز مبلغه 10.000 درهم والمدفوع من طرف المقاول أو الجمعية أو التعاونية، للأجير الذي فقد شغله بكيفية لا إرادية في الفترة الممتدة من فاتح مارس 2020 الى 30 شتنبر 2020، وذلك خلال 12 شهرا الأولى ابتداء من تاريخ تشغيله.

3.التنصيص على إمكانية خصم الهبات النقدية أو العينية الممنوحة من المنشآت، لفائدة الجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي

تسعى لغرض بيئي.

4.عدم تطبيق المقتضيات المتعلقة بالزامية تضمين الفاتورات لرقم قيد الزبناء في الرسم المهني على المنشآت التي تدلي بالبيان للمبيعات عن كل زبون.

5.تمديد مدة الاستفادة من التدبير المتعلق بعدم فرض الضريبة على المزمين المزاولين لنشاط خاضع للضريبة على الدخل عند الكشف لأول مرة عن هويتهم لدى إدارة الضرائب خلال سنة 2021.

6.رفع نسبة رسم الاستيراد من 2,5 % إلى 17,5 % على الألياف التركيبية غير المستمرة.

7.تأجيل تاريخ حذف بعض مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المتعلقة ببعض مؤسسات التكوين الفندقي والسياحي التابعة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، إلى فاتح يوليو 2021.

السيدات والسادة،

لقد حرصت على الإصغاء بكل إمعان لكل التدخلات وما تضمنته من ملاحظات ومقترحات وتنويه أوتقد. وأود في إطار التفاعل معكم أن أؤكد بأننا اليوم أمام سياق خاص ودقيق يفرض علينا حشد الطاقات وتوجيهها نحو المستقبل، بدل النباش في الماضي والخوض في المقارنات بين الحكومات، وتقديم القراءات التجزيئية و غير المتوازنة لما تم إنجازه بإيجابياته وسلبياته.

فالحكومة منذ بداية هذه الأزمة، اعتمدت لغة الصراحة والواقع ولم تمارس التضليل. فتأثيرات هذه الأزمة شملت كل دول العالم، والمغرب لا يشكل استثناء. فالظرفية التي تمر بها بلادنا والعالم بأسره هي ظرفية خاصة ودقيقة، ولا أحد في العالم كان يتوقعها، وكل اقتصادات العالم تأثرت بها. فنسب البطالة ارتفعت بشكل كبير في جل دول العالم، وتفاقت نسب عجز الميزانية، ومعدلات المديونية. ولا داعي للخوض في تفاصيل الأرقام والمقارنات، فأنتم تعرفونها.

فلما يقول البعض بأن قول الحق يقتضي وجود من يفهمه. فهذا صحيح. لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه: هو من يقول الحق؟ ومن يجب أن يفهمه؟

فالحكومة حرصت على أن تكون صادقة في تعاملها مع المواطنين ومع مؤسستكم المحترمة، من خلال تقديم كل المعطيات المتعلقة بتأثيرات هذه الجائحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي، كما قامت بعرض كل تفاصيل التدابير المتخذة على مستوى الدعم الاجتماعي ومواكبة المقاولات بكل فئاتها، وعلى مستوى الحفاظ على احتياطات بلادنا من العملة الصعبة، وتوفير التمويلات اللازمة لتمويل مختلف النفقات في ظل التراجع الكبير لموارد الميزانية العامة للدولة.

كما أن الحكومة كانت صادقة، سواء بالمعنى الإنساني لهذه الكلمة أو بالمعنى الذي تنص عليه مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، عندما قدمت لمؤسستكم المحترمة أول قانون مالية معدل منذ 30 سنة.

وأعتقد أن قول الحق، يقتضي أن نعترف بأن إمكانياتنا المالية محدودة، وأن تطويرها يقتضي أن نتحلى بالمسؤولية، وأن نقدم المقترحات الواقعية والعملية، وأن نبتعد عن ازدواجية الخطاب، وأن لا نلقي بالمسؤولية فقط على الحكومة.

فالحكومة فتحت الحوار مع كل الفاعلين في إطار المناظرة الوطنية للجبايات، وشرعت في تنزيلها سنة 2020، وسيتواصل هذا التنزيل بعد انجلاء هذه الجائحة بإنشاء الله. كما قمنا باعتماد مجموعة من التدابير

لضمان الانخراط الطوعي في أداء الضريبة، وإحداث التوازن في العلاقة بين الإدارة ودافعي الضرائب.

وبالتالي، فباقي الفاعلين وعلى رأسهم القطاع الخاص مطالبون اليوم بالمبادرة إلى الاستثمار وخلق فرص الشغل، والانخراط بكل مسؤولية في تنزيل الأوراش الكبيرة التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله، والمتعلقة بإنعاش الاقتصاد، وتعميم الحماية الاجتماعية.

فتحقيق النمو الاقتصادي وبلوغ المعدلات التي ستمكننا من استيعاب الشباب الوافدين سنويا على سوق الشغل، هي مسؤولية مشتركة، وعلينا أن نكون جميعا، كل من موقعه، في مستوى هذه المسؤولية حتى نتمكن من وضع بلادنا في المسار الذي نصبو إليه.

وبالتالي، فليس من المقبول أن نطالب الحكومة برفع ميزانية الصحة والتعليم، وزيادة الأجور، وتقليص المديونية، ونقول في نفس الوقت بأن الحكومة اختارت الحلول السهلة، أو أدخلت تدابير جنائية في القانون المالي؟، فهذا ما يسمى بازدواجية الموقف أو الخطاب. فإذا كنا نريد لغة الوضوح والحقيقة، فيجب أن نكون صارمين اتجاه المتهربين من الضرائب وبالخصوص مع أولئك الذين يتلاعبون بالفواتير ويحرمون خزينة الدولة

من موارد كبيرة، يمكن أن توجه إلى الأولويات الاجتماعية التي ما فتتتم
تطالبون بها.

السيدات والسادة،

أود أن أؤكد مرة أخرى بأن الحكومة منسجمة بكل مكوناتها. وإذا كان
من الطبيعي أن تكون هناك اختلافات في الرؤى داخل أي تحالف
حكومي، فإن ذلك لا يؤثر بأي شكل من الأشكال على التنسيق المستمر
والمواصل بين مختلف وزاراتها من أجل تنزيل البرنامج الحكومي،
ومختلف الاستراتيجيات والأوراش التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله.

كما أن الحكومة حريصة كل الحرص على الوفاء بالتزاماتها وبتعاقدتها مع
المواطنين ومع المؤسسة البرلمانية على أساس البرنامج الحكومي،
ومستعدة لتقديم حصيلة عملها بكل تفاصيلها في الوقت المناسب
وبالاستناد إلى الأرقام والواقع.

وإذا كان البعض يتحدث عن مثالية الحكومة في تطبيق مبدأ التباعد
الاجتماعي، فهذا صحيح، ولكن ليس بالمعنى الذي يقصدونه. فهذه المثالية
نُطبقتها حفاظا على مصالح الشعب، وكي يستمر عمل كل أعضاء الحكومة
دون انقطاع خدمة للمواطنين في هذه الظرفية الصعبة.

وهذا العمل الدؤوب والمتجانس لأعضاء الحكومة تجسّد طيلة هذه الأزمة، من خلال التعبئة المتواصلة إلى جانب مختلف الفاعلين، من أجل التفعيل السريع والفوري لكل القرارات التي اتخذتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله في مواجهة أزمة جائحة كوفيد-19. وقد تمكنا بفضل ذلك من تقديم الدعم لحوالي 5 ملايين أسرة ومليون أجير فقدوا رزقهم جراء هذه الجائحة. كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتخفيف تحملات المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الولوج للتمويل.

وقد تَوَاصَلَ هذا العمل من خلال تجنُّد كل مكونات الحكومة لتفعيل التوجيهات الملكية السامية المتضمنة في خطابي العرش وافتتاح السنة التشريعية، وقد كان لي شرف تقديم مخطط تنزيل هذه التوجيهات الملكية السامية أمام لجنة المالية بمجلسكم الموقر، وجعلنا منها أولويات رئيسية لمشروع قانون المالية المعروض على أنظاركم.

لذا أنا أتساءل: أين هي مظاهر القصور والعجز التي يتحدث عنها البعض؟

فلمن لديه أدنى شك، أقول بأن الحكومة قادرة على ترجمة الأولويات التي حددها جلالته الملك حفظه الله إلى حقيقة عملية وميدانية،

وبالكفاءة والسرعة اللازمتين. والواقع يدحض كل الادعاءات التي تذهب عكس ذلك.

فالحكومة تتوفر على تصور واضح لتنزيل الإصلاح المجتمعي الكبير المتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية؛ تصوّر يحدد الفئات المستهدفة، وكلفة الإصلاح، ومصادر التمويل، وآليات الحكامة، والتدابير المواكبة.

كما شرعت الحكومة فعليا في تنزيل خطة إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال تحقيق تقدم كبير على مستوى القروض المضمونة التي بلغت إلى حدود اليوم حوالي 50 مليار درهم، واستفادت منها حوالي 80 ألف مقالة جُلها مقاولات صغيرة جدا وصغيرة ومتوسطة. وموازية مع ذلك تم إعداد مشروع القانون الذي يقضي بتحويل صندوق محمد السادس للاستثمار الشخصية المعنوية، وسيتم تقديمه لمجلسكم الموقر. وستكون مناقشة هذا المشروع فرصة لإطلاعكم على كل التفاصيل المتعلقة بأهداف الصندوق، وآليات ومجالات تدخله، وحكامة تدبيره.

ومن جهة أخرى، فالحكومة منكبّة على إطلاق إصلاح هيكلية تاريخي للمؤسسات والمقاولات العمومية، من خلال تحويل المؤسسات العمومية ذات الطابع التجاري إلى شركات مساهمة، وتصفية/حل المؤسسات والمقاولات العمومية التي استنفذت الغرض من إحداثها أو لم تعد تؤدي

مهما بالفاعلية المطلوبة، إلى جانب إحداث مجموعات/أقطاب قطاعية متجانسة. وسيمكننا هذا الورش بطبيعة الحال من الرفع من فعالية القطاع العام، وعقلنة النفقات المرتبطة بهذا القطاع.

كما عملت الحكومة على إطلاق ورش كبير على مستوى تبسيط المساطر ورقمتها وتحسين الولوج للخدمات العمومية، ويرتكز هذا الورش على ثلاثة قوانين مفصلية في مسار إصلاح الإدارة لكي تكون عاملا حافزا للمسار التنموي لبلادنا وليس عائقا له.

ومما لاشك فيه أن قانون تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، يشكل أحد أهم هذه القوانين الثلاثة. والحكومة منكبة على التنزيل السريع لهذا القانون الذي يتضمن إجراءات غير مسبقة في علاقة المرتفق بالإدارة خاصة فيما يتعلق بتحديد الآجال القصوى لمعالجة الإدارة لطلبات الحصول على القرارات الإدارية في 30 يوما بالنسبة للقرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار، وفي 60 يوما بالنسبة لباقي القرارات الإدارية، مع اعتبار عدم رد الإدارة بعد انقضاء هذه الآجال بمثابة موافقة. هذا إضافة إلى إلزام كافة الإدارات برقمنة المساطر والإجراءات الإدارية في أجل أقصاه 5 سنوات.

السيدات والسادة،

أعتقد أننا كلنا متفقون أننا أمام ظرفية استثنائية أثرت بشكل كبير على مواردنا المالية. كما أننا بصدد تنزيل ورش إصلاحي مجتمعي لطالما انتظره المغاربة يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية، والذي سنشرع في تنزيل أولى لَبَنَاتِهِ الممتثلة في تعميم التغطية الصحية الإلجبارية انطلاقا من سنة 2021. فهناك حوالي 22 مليون مغربي سيستفيدون من هذا الورش، ما يزيد عن 11 مليون منهم يعيشون في وضعية هشاشة وكانوا مسجلين في إطار راميد و11 مليون مواطن آخرين لا يتوفرون على أية تغطية صحة. واليوم سيتمكنون من الاستفادة من تغطية صحية إلجبارية كنظرائهم من المغاربة الذين يشتغلون في القطاعين العام والخاص أو يمارسون مهنا أو أعمالا حرة.

كما أننا متفقون بأن التضامن قيمة راسخة ومتجذرة في المجتمع المغربي، والظرفية التي تعيشها بلادنا، تقتضي تعزيز آليات التضامن ومأسستها. وبالتالي، لا يمكن أن نقول بأن الحكومة اختبأت وراء هذه القيمة التي هي التضامن، بسن إجراءات تسير على عكس هذا الاتجاه.

فتعميم التغطية الصحية هو ورش مجتمعي قائم على التضامن بين كل فئات المجتمع، وقد أقرت مجموعة من الدول الرائدة عالميا في مجال الحماية الاجتماعية هذا النوع من المساهمات الاجتماعية للتضامن لتمويل أنظمتها

للحماية الاجتماعية بصفة دائمة وليس بصفة استثنائية، وبنسب أعلى من التي نقرها في هذا المشروع. كما أود أوضح مسألتين هامتين، الأولى هي أن تمويل ورش تعميم التغطية الصحية، لا يعتمد فقط على هذه المساهمة، بل يعتمد بالأساس على عقلنة الاعتمادات المخصصة لمجموعة من البرامج الاجتماعية وعلى رأسها برنامج راميد، وتحويل جزء منها لتمويل هذا الورش.

فعن أي ضرب للطبقة المتوسطة نتحدث؟ علما أن 1,24% فقط من المأجورين هم المعنيون بهذه المساهمة.

وعن أي استهداف للقدرة الشرائية للمواطنين نتحدث؟، وقد خصص مشروع قانون المالية لسنة 2021 رغم تأثير الظرفية على موارد الميزانية العامة للدولة، ما يزيد عن 14 مليار درهم لتنزيل التزامات الحكومة في إطار الحوار الاجتماعي، و13,6 مليار درهم لمواصلة دعم المواد الاستهلاكية الأساسية. كما تتحمل ميزانية الدولة حوالي 13 مليار درهم كنفقات جبائية لفائدة الأسر.

ولأن البعض ينسى أو يتناسى ما تم بذله من مجهودات لدعم القدرة الشرائية للمواطنين خلال السنوات الماضية، فلا بد من التذكير ببعضها :

1. التخفيف من العبء الضريبي الذي تتحمله هذه الطبقة وذلك عن طريق إعادة هيكلة جدول الضريبة على الدخل، واستفادتها من تخفيض ضريبي يتناسب مع الدخل الذي تم الحصول عليه؛
2. تشجيع ادخار هذه الطبقات من خلال إدراج عدة مقتضيات جبائية تحفيزية تتعلق بعقود تأمين التقاعد، وعقود التأمين على الحياة، وعقود الرسالة، وكذا مخططات الادخار كمخططات الادخار في التعليم والأسهم والادخار في المقاول؛
3. تشجيع هذه الطبقة على اقتناء مسكن مخصص للسكنى الرئيسية من خلال منح عدد من التحفيزات الجبائية كخصم مبلغ فوائد القروض والربح المعلوم وهامش الايجار في حدود 10% من مجموع الدخل وإعفاء ما يسلمه شخص ذاتي لنفسه من مبنى لا تزيد مساحته المغطاة عن 300 متر من مساهمة التضامن المحدثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2013؛
4. رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لصغار الصناع وصغار مقدمي الخدمات من 180 000 إلى 500 000 درهم، قصد استثناء صغار المزمين من الخضوع لهذه الضريبة.

وقد كان آخر هذه التدابير، رفع سقف الاستفادة من التخفيض من واجبات التسجيل على التفويطات المتعلقة بالسكن إلى 4.000.000 درهم، وتمديد أجل الاستفادة من هذا التدبير إلى غاية 30 يونيو، وهذا تدبير هام سيمكن من تيسير ولوج الطبقة المتوسطة للسكن.

وإذا ما أضفنا إلى كل هذه الجهود، ما يناهز 10 ملايين درهم مخصصة لمختلف البرامج الاجتماعية كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرنامج تقليص الفوارق، وتيسير، فضلا عن الجهود الاستثمارية الكبير المقدر بـ230 مليار درهم، فإن إقرار المساهمة التضامنية ليس فيه أي تعارض مع السياسة الميزانية المعاكسة التي انتهجتها بلادنا فعليا في مواجهة هذه الأزمة من خلال تشجيع الطلب.

السيدات والسادة،

إن قول الحقيقة للمواطنين، يقتضي أن نقولها كاملة لا مجزأة. فلما نتحدث عن ارتفاع المديونية فلا بد أن نربطها بسياق الأزمة أو الأزمات التي تعرضت لها بلادنا خلال السنوات الماضية. فالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أثرت بشكل كبير على التوازنات المالية لبلادنا مما أدى إلى ارتفاع المديونية. ولولا الجهود والإصلاحات التي تم إطلاقها، لما تمكنا

من استعادة هذه التوازنات. وبفضل ذلك سجل معدل المديونية انخفاضا سنة 2019 لأول مرة منذ عشرة أعوام ليستقر في حدود 64.9%.

وبالتالي، فالارتفاع الكبير الذي سجله هذا المعدل هذه السنة راجع بشكل مباشر للأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19، حيث سيسجل الاقتصاد الوطني انكماشاً في معدل النمو وتفاقماً في عجز الميزانية، مقارنة مع قانون المالية لسنة 2020، مما سيؤدي إلى اختلالات على مستوى توازن المالية العمومية في علاقة بتراجع المداخيل المتوقعة.

ونظراً لهذه المعطيات السلبية، يُ

نتظر أن يصل عجز الميزانية لسنة 2020 لما يناهز 7.5% من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع المستوى المقدر أولياً في 3.5%، مما سيؤدي إلى ارتفاع حجم حاجيات الخزينة بمبلغ 40.1 مليار درهم مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2020، والتي حُدِّدت في 42.3 مليار درهم.

وهكذا، وبالأخذ بعين الاعتبار الأثر السلبي المزدوج لتراجع النمو من جهة وارتفاع عجز الميزانية من جهة أخرى، فمن الطبيعي أن يرتفع، بطريقة ميكانيكية، مؤشر دين الخزينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام حيث من المرتقب أن يصل إلى مستوى يقارب 76% بتم سنة 2020.

ولكن، وبالرغم من هذا الارتفاع الذي يعتبر نتيجة حتمية للظرفية الصحية والاقتصادية الغير المسبوقة، شأناً في ذلك شأن معظم الدول

في العالم، فلن يؤثر ذلك تأثيرا كبيرا على استدامة الدين وذلك بالنظر للهوامش المتاحة حيث أن البنية الحالية للدين بنية سليمة، إضافة إلى أن مؤشرات التكلفة والمخاطر الخاصة به تبقى في مستويات آمنة ومتحكم فيها.

كما أن الحكومة عازمة على الانخراط في مسار تقليص عجز الميزانية بهدف التحكم تدريجيا في مستويات تطور حجم مديونية الخزينة، والحفاظ على استمرارية قدرة المغرب على تحمل الدين.

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية، فلا يمكن الحديث عن مردوديتها فيما يخص خلق الثروة وإحداث فرص الشغل بمعزل عن دورها في خلق الظروف اللوجستكية الضرورية لتطوير الاستثمارات الخاصة المسؤولة بشكل مباشر عن خلق فرص الشغل.

ومن المؤكد أن هناك مجهودات ينبغي بذلها على مستوى الحكامة التدبيرية لهذه الاستثمارات وعلى مستوى توزيعها الجهوي. وهذا ورش سنعمل على تفعيله من خلال تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، وإصلاح منظومة الصفقات، وتفعيل القانون المتعلق بالشراكة مع القطاع الخاص، وإصلاح القطاع العام.

وفي المقابل، أود أن أؤكد بأنه ليس هناك أي نقص في الاستثمارات المبرجة سنة 2021، فالمقارنة مع سنة 2020 يجب أن تتم دون احتساب مبلغ 15 مليار درهم الذي سيتم تحويله هذه السنة للحساب الخاص بصندوق محمد السادس للاستثمار. وبالتالي فاستثمارات الميزانية العامة للدولة ارتفعت بحوالي 7 ملايين درهم. كما لم يتم احتساب مبلغ 15 مليار درهم بشكل مكرر في الاستثمار العمومي لسنة 2021، على اعتبار أنها ستحول من ميزانية 2020.

أما فيما يتعلق بالقدرة على الإنجاز، أود التأكيد بأن نسبة إنجاز الاستثمارات العمومية قاربت 80% خلال السنوات الأخيرة. ونحن حريصون على أن يتم إنجاز الاستثمارات العمومية المبرجة برسم سنة 2021 بوتيرة أكبر، بما في ذلك 45 مليار درهم المبرجة في إطار صندوق محمد السادس للاستثمار الذي سنعمل على تمكينه من آليات مرنة على مستوى تنفيذ مختلف المشاريع التي سيتولى تديرها.

ومن جهة أخرى، أود أن أؤكد أن مجهودات كبيرة تم بذلها على مستوى تقليص آجال الأداء لفائدة المقاولات. وقد تم في هذا الإطار استكمال إصلاح آجال الأداء وربطها بالنظام المندمج لتدبير النفقات عبر وضع وحدة للإيداع الإلكتروني للفواتير عبر هذا النظام. وتتيح هذه الوحدة تسجيل المقاولات في خدمة الإيداع الإلكتروني للفواتير والإيداع المؤرخ للفواتير الموقعة إلكترونياً.

وتم اعتماد هذه الوحدة، ابتداء من 02 ماي 2019، بالنسبة للفواتير المتعلقة بالطلبات العمومية التي تعادل أو تفوق 5 ملايين درهم، وابتداء من يناير 2020 بالنسبة للفواتير التي تفوق أو تعادل مليون درهم. وقد تمت برمجة إيداع فواتير الطلبات العمومية التي تفوق أو تعادل 200.000 درهم ابتداء من يناير 2021، علما أنه تم ترك اختيار الإيداع الإلكتروني للفواتير التي تقل عن 200.000 درهم لتقدير المقابلة، وذلك ابتداء من يناير 2022.

وقد مكن هذا الإصلاح من تقليص مهم للأجل المتوسط لأداء الصفقات العمومية للدولة والجماعات الترابية، عبر تقليصه من متوسط 144 يوم في سنة 2016 إلى 58 يوما سنة 2017، و 41,5 يوما سنة 2018، و 37 يوما سنة 2019.

السيدات والسادة،

فيما يرتبط بالصحة والتعليم، أود التأكيد بأن الحكومة تضع هذين القطاعين على رأس أولوياتها من منطلق حرصها على صحة المواطن المغربي وعلى تمكين أبنائه من تعليم يضمن الجودة وتكافؤ الفرص. والأرقام التي سأقدمها تُفقد كل الادعاءات التي تقول عكس ذلك.

فقد عرفت ميزانية وزارة الصحة ارتفاعا ملموسا خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت اعتماداتها 20 مليار درهم برسم مشروع قانون المالية لسنة 2021 مقابل 12,92 مليار درهم سنة 2014 أي بزيادة تفوق 53% .

ومن أجل مواكبة تفعيل نظام المساعدة الطبية، تم رصد اعتمادات مالية تفوق 8,5 مليار درهم خلال الفترة 2014-2020، في إطار موارد "صندوق دعم التماسك الاجتماعي".

كما تم خلال نفس الفترة، رصد حوالي 8 مليارات درهم لإنجاز المراكز الاستشفائية الجامعية لكل من طنجة وأكادير بالإضافة إلى المركز الاستشفائي الجامعي الجديد للرباط، وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية لكل من وجدة ومراكش.

وفضلا عن الجهود المالية المبذولة سنويا قصد تمكين وزارة الصحة من تزويد الشبكة الاستشفائية العمومية بالأدوية والمستلزمات الطبية في أحسن الظروف، تم على مستوى قانون المالية لسنة 2020 اقتراح فتح التزام مقدم بالنفقات لفائدة الحساب الخاص بالصيدلية المركزية قدره 500 مليون درهم، قصد تمكين وزارة الصحة من تزويد الشبكة الاستشفائية العمومية بالأدوية والمستلزمات الطبية.

ومن أجل تعزيز الموارد البشرية لقطاع الصحة، تمت برمجة 5500 منصب مالي في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2021 مقابل 4000 منصب محدث سنة 2020، وبذلك بلغ إجمالي المناصب المحدثه لفائدة

هذا القطاع 19.000 منصب خلال الفترة 2017-2021. كما استفادت المستشفيات الجامعية من إحداث مناصب مالية إضافية بلغت 3.223 منصب خلال الفترة 2017-2020.

وفي هذا الإطار، حظيت الأطر الطبية وشبه الطبية باهتمام خاص، حيث استفادت من إحداث 15.500 منصبا ماليا جديدا، في حين لم يغادر القطاع خلال هذه الفترة سوى 5.320 إطار بسبب بلوغ حد السن القانوني للإحالة على التقاعد. وكنتيجة لذلك ارتفعت نسبة التأطير الطبي لتبلغ 2,32 لكل 10.000 نسمة، ومن المتوقع أن تتحسن هذه النسبة برسم السنوات المقبلة، في حين بلغت نسبة التأطير الشبه طبي حوالي 8,2 لكل 10.000 نسمة.

أما بخصوص التساؤل المتعلق بتراجع نفقات موظفي هذا القطاع برسم سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020، فأود التأكيد بأن ذلك راجع لكون القطاع حظي بإجراءات استثنائية لفائدة الشغيلة الصحية سنة 2020 تزامنا مع تعبئتها في مواجهة الجائحة، وذلك من خلال تسوية وضعية المرضين ذوي 3 سنوات من التكوين، وإنجاز جميع الترقيات التي لم يتم تنفيذها برسم السنوات الفارطة.

ونفس الجهود، عرفه قطاع التعليم، حيث انتقل مجموع الاعتمادات المخصصة لقطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي من 57 مليار

درهم سنة 2015 إلى 76 مليار درهم مقترحة برسم مشروع قانون المالية 2021، أي ما يمثل +35% خلال هذه الفترة.

وتم إحداث 90.798 منصب مالي لفائدة قطاع التربية الوطنية مقابل حذف 60.398 منصب مالي أي بنسبة تعويض تُقدر بـ 160%. أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي، فقد استفاد من 5.730 منصب مالي مقابل حذف 3.781 منصب أي بنسبة تعويض بلغت 151%.

السيدات والسادة،

فيما يتعلق بتنزيل الجهوية الموسعة، أود التأكيد أن تفعيل هذا الورش الهام باعتباره منهجية جديدة للحكامة الترابية، يتم بشكل متواصل وبمساهمة ومواكبة وازنة لكل مكونات الحكومة. فقد تم إلى غاية نونبر 2020، تحويل ما مجموعه 31,6 مليار درهم لفائدة الجهات، مع التأكيد على أن الحكومة عازمة على الوفاء بجميع التزاماتها اتجاه الجهات فيما يخص تحويل مساهمة الميزانية العامة بالنسبة لجميع السنوات، وسيتم برسم سنة 2021 تحويل مليار درهم، من الميزانية العامة للدولة، بهدف بلوغ سقف 10 ملايين درهم، كما هو منصوص عليه في القانون التنظيمي رقم 14-11 المتعلق بالجهات.

كما أن الحكومة منكبّة بتعاون مع المجالس الجهوية على تنزيل الإطار التوجيهي لتفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها الذاتية والمشاركة،

موازة مع تقديم المواكبة للوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع، وتسريع تفعيل المشاريع المدرجة في اطار الشطر الأول من برامج التنمية الجهوية، حيث تم التوقيع خلال سنة 2020 على أول عقد- برنامج بين الدولة وجهة فاس-مكناس برسم الفترة 2020-2022.

ووفق نفس المنطور، تولى الحكومة أهمية خاصة لتسريع تفعيل مسلسل اللاتمرکز الإداري تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص. وفي هذا الإطار تمت المصادقة على ثلاثة وعشرين (23) تصميما مديريا مرجعيا للاتمرکز الإداري، موازة مع تسريع اتخاذ الآليات الضرورية لمراجعة تنظيم القطاعات الوزارية، وتقوية وتأهيل الموارد البشرية والمالية للمصالح اللامركزة، وتعزيز آليات تفويض السلطة وتفويض الإمضاء، وتحسين آليات التتبع والحكامة، إضافة الى إعداد برنامج وطني للتكوين والتواصل لفائدة المصالح اللامركزة.

السيدات والسادة،

لقد حرصنا جميعا، حكومة وأغلبية ومعارضة، على أن تمر ظروف مناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2021 في أجواء إيجابية، من خلال النقاش الجاد والصریح والمسؤول حول كل جوانبه ومضامينه.

ولا يمكنني إلا أن أثن من جديد انخراطكم وتعبئكم التي تعكس حرصكم على إعطاء هذه المناسبة الديمقراطية ما تستحقه من اهتمام في ظل إكراهات السياق الذي تعيشه بلادنا، وما يفرضه من حشد للطاقات وتضافر للجهود، من منطلق إيماننا بأننا نتقاسم مسؤولية تدبير هذه المرحلة، بما تحمله من صعوبات ينبغي تجاوزها، وتتيحه من فرص وتقدمه من دروس يجب استغلالها وتثمينها.

فالرهانات والتحديات التي أطرت إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2021، هي رهانات تفرضها من جهة حتمية مواجهة التطورات المتسارعة والمقلقة لجائحة فيروس كورونا، وآثارها الصحية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، ومن جهة أخرى ضرورة التأسيس للمستقبل عبر معالجة

الاختلالات ومظاهر العجز التي أبانت عنها الأزمة، والانكباب على تفعيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقها جلالة الملك حفظه الله.

فهو مشروع واقعي يلتزم بالقدرات الموضوعية لماليتنا العامة ويسعى للإبداع في إطارها، وهو مشروع للثقة لأنه يتوجه لكل الفاعلين بالتزام الفعالية والمواكبة والدعم، وهو مشروع الأمل لأنه يسعى لتعبيد طريق مغرب الغد، مغرب الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، ومغرب الفرص للجميع في إطار الحق وربط المسؤولية بالمحاسبة، ولا يمكننا إلا أن نستبشر خيرا بإعلان جلالة الملك حفظه الله عن الإطلاق الوشيك لعملية التلقيح ضد فيروس كوفيد-19، ونشكر الله على أمطار الخير التي تعرفها بلادنا هذه الأيام.

شكرا على حسن إصغائكم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.